الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

احصائيات ومؤشرات للفترة: 2000 - 2021

Exports and exports outside the hydrocarbon sector in Algeria: Statistics and indicators for the period 2000 - 2021

جواهرة صليحة*

جامعة الجزائر 03 - الجزائر

Djouahra.saliha@univ-alger3.dz

ششوي حسنى

جامعة الجزائر 03 - الجزائر

Chachoui.hosna@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2024/06/17 تاريخ القبول: 2024/09/09 تاريخ النشر: 2024/10/31

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تحليل شامل لقطاع الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2000-2021، بهدف فهم أهم الجوانب المؤثرة في هذا القطاع والتحديات التي يواجهها. وقد أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد شكل كبير على صادرات النفط والغاز، حيث تمثل هذه الصادرات نسبة كبيرة من الايرادات النقدية للبلاد. وبالرغم من جهود الحكومة في تنويع قاعدة الصادرات وتحفيز الصادرات غير النفطية، إلا أن التقدم في هذا المجال كان بطيئا. وتتمثل التحديات التي تواجه الصادرات غير النفطية في الجزائر في قلة التنويع في المنتجات المصدرة، وضعف التكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى القيود التجارية والمشاكل اللوجستية.

مقابل هذه التحديات، لا يخفى علينا أن هناك فرصا كبيرة لتطوير قطاع الصادرات غير النفطية في الجزائر مثل استثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري،الصادرات، الصادرات غير النفطية، الواردات.

تصنيفات JEL: F35، O24.

Abstract:

The aimofthisstudyistoprovide a comprehensiveanalysisofthe non-oilexportssector in Algeriafrom 2000 to 2021, aimingtounderstandthekeyfactotsinfluencingthissector and thechallengesitfaces. The study has shown that the Algerian economy still heavily relies on oil and gas exports, which constitute a significant portio of the cuontry's cash revenues. Despite the government's efforts to diversify the export base and promote non-oil exports, progress in this area has been slow. Challenges facing non-oil exports in Algeria include limites product diversification, as well as trade restrictions and logistical issues.

In the face of these challenges, it is clear to us that there are significant opportunities for developing the non-oil exports sector in Algeria, such as investments in the agriculture, industry, and services sectors.

Keywords: Foreign trade; trade balance; exports; non-oil exports; imports.

Jel Classification Codes:F35;O24.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات كونها النشاط الرئيسي الذي يؤدي نموه إلى نمو باقي قطاعات الاقتصاد لأنها الأداة الوحيدة التي تسمح بتصريف الفائض من المنتجات المحلية مقابل الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، حيث تركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات وبين النمو الاقتصادي وكذا التنمية الاقتصادية، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة. وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة.

1.1. الإشكالية: حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصادرات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟ وما هي سبل النهوض بهذا القطاع الحيوي؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف نظر الفكر الاقتصادي إلى الصادرات كوسيلة للنمو الاقتصادي؟.
- ما هي مبررات اللجوء إلة تنمية الصادرات؟.
- ما هي خصائص قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؟.
- ما هو واقع الصادرات والصادرات غير النفطية في الجزائر؟.

2.1. فرضية الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكاليات، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر ما زال هامشيا ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة نظرة الفكر الاقتصادي حول التجارة الخارجية والصادرات؛
- معرفة تطور الصادرات بشقيها النفطية وغير النفطية في الجزائر؛
- إبراز أهمية التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

4.1. منهج الدراسة: بغية الإحاطة أكثر بجوانب هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداته الوصف والتحليل فتم الاعتماد على الوصف الذي يتناسب والجاب النظري، والاعتماد على التحليل من خلال عرض الاحصائيات المتعلقة بالصادرات النفطية والغير النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5.1. هيكل الدراسة: تناولت هذه الدراسة المحاور التالية:

- موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي.
- مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات.
- دراة تحليلية لقطاع الصادرات بشقيه من 2000 إلى 2021.
- النتائج المستخلصة والحلول المقترحة.

2.موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن استخدام هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق

مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولابد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها.

1.2. الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية لذلك طالبوا بضرورة تدخل الدولة الكامل في الحياة الاقتصادية وتسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لتكون في خدمة التجارة الخارجية. وبهدف جمع أكبر قدر من المغانم والثروة للدولة، تمثلت سياستهم التجارية في إنعاش وتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات(سامية ، 2011، صفحة 44)، حيث اعتبروا أن تحقيق فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج.

وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل؛
- العمل على توسيع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا؛
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج؛
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة؛
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.

لم يكتف التجاريون بعد تشجيع الصادرات مصدرا لتدفق المعدن النفيس إلى الدولة بما يضمن توفير احتياجاتها من الخارج، فقد أكد Thomas Mumوهو أحد رواد هذا المذهب، أن تصدير فائض الإنتاج يسمح بالنهوض بالطاقة الإنتاجية للدولة، فقد تطور الهدف من التصدير من مجرد مصدر للمعدن النفيس إلى عامل أساسي لتشجيع زيادة الإنتاج ورفع كفاءته(ليلى ، 2023).

ومازال الفكر التجاري في تشجيعه للصادرات الأكثر تأثيرا في وقتنا الحاضر، ويؤكد ذلك استمرار شيوع الاعتقاد الراسخ بأن نمو حجم الصادرات يمثل إحدى علامات الصحة والقوة في بنيان الدولة الاقتصادي، وإذا كان الهدف النهائي لدى التجاريين هو تحقيق الفائض من الصادرات للحصول على المزيد من الثروة، فإن هذا الهدف ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق ازدهار الدولة واقتصادها بما ينعكس على مواطنيها وهو في حقيقة الأمر ما تسعى إليه جهود التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر.

2.2. الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما يخالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا بنشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فقد رأوا أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال

وكبير، وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة الحمائية للتجاريين التي تستهدف الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد فائض في الميزان التجاري، وكان مبررهم في الدفاع عن حرية التجارة هو أن ترك الحرية الكاملة للتجارة سيؤدي في نهاية المطاف بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها وأن التخصص الدولي أو ما يسمى تقسيم العمل الدولي من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العالم بأسره مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب(وصاف، 2002، صفحة 07).

وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، وأوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما ترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير(سامية ، 2011، صفحة 45).

من خلال ما سبق عرضه عن الفكر الكلاسيكي فيما يتعلق بنظرته إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو توزيع الدخل الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

3.2. الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء كينز، برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي، حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف في زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لغيرهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم: Myrdal,Nurkse, MarxوSinger.

حيث أشار Marx إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي.

أما Myrdal فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات هذه الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام وأولية- يتصف بعدم المرونة. ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

Nurkse يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع المواد توزيعا أكثر كفاءة، كما أكد على ضرورة الاهتمام بها في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة(سامية ، 2011، صفحة 45).

3. مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

تشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز، في حين أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز. هذا الانخفاض في العجز أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي، هذا ويرجع تراكم عجز موازين مدفوعات الدول النامية ومتوسطة الدخل إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها(وصاف، 2002، صفحة 8).

1.3. النزعة الحمائية

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على إثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع الاتجاه المتزايد لهذه النزعة الحمائية إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها إلى الخارج استنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتصبح الدول الصناعية صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليس فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواقها المحلية، الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

2.3. معدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية إلى الدول النامية، مقابل اتجاه أسعار السلع الأولية -باستثناء البترول- إلى الانخفاض. ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العامي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3.3. الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة تزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، هذا ويزداد الأمر سوءا نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض.(وصاف، 2002، صفحة 9)

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة هذا العجز المتراكم في موازين المدفوعات هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له، ولا شك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

4. تقييم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021:

1.4. تطور الميزان التجاري والميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 2000 – 2021:

الشكل 1: تطور الميزان التجاري والميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 2000 – 2021

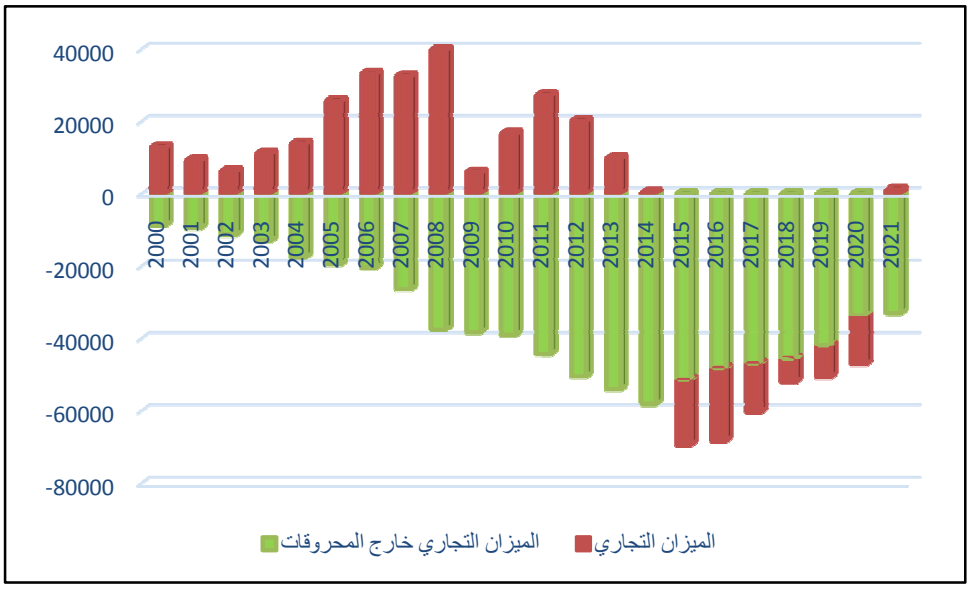

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

1.1.4. تطور الميزان التجاري

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا ورصيدا موجبا إلى غاية 2014. وقد سجل أول تراجع له سنة 2002 حيث وصل رصيده 6920.52 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض حجم صادرات البترول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية.

ارتفع رصيد الميزان التجاري من جديد ابتداءا من 2003 حتى 2008 أين سجل أعلى رصيد وهو 39819 مليون دولار أمريكي بزيادة 259% عن 2003، وهذا راجع للارتفاع الملموس للصادرات بالنسبة للواردات بعد تشجيع التصدير وخاصة لارتفاع أسعار البترول بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق حيث تضاعف سعر البرميل من 40 دولار في فيفري 2003 إلى 82.9 دولار في أكتوبر 2007. ولامس سقف 140 دولار سنة 2008.

بعد ذلك تدهور الميزان التجاري سنة 2009 بانخفاض قدره 88 % بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة لتراجع الطلب عليها بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008، والتي هزت أسواق المال الأمريكية أولا وكل الاقتصاديات العالمية ثانيا، إلا أن هذا الانخفاض لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن تدريجيا منذ 2010، وذلك بسبب التحسن في أسعار البترول.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجعا كبيرا خلال سنتي 2013 و2014 إذ وصل إلى 4306 مليون دولار سنة 2014 أي بانخفاض قدره 131 %، وهذا بسبب تراجع سعر النفط إذ وصل إلى 100.2 دولار للبرميل، وهذا ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى 62886 مليون دولار، ونتيجة الزيادة الكبيرة لتكلفة الواردات التي وصلت إلى أكثر من 58580 مليون دولار خلال نفس السنة.

لأول مرة ومنذ سنة 2000، سجل الميزان التجاري عجزا خلال السنوات 2015 - 2020، ويعود هذا إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول، مما أدى إلى تدهور قيمة الصادرات إلى مستويات دنيا وتفوق قيمة الواردات عليها، ويعود هذا الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى أسباب هيكلية (أنماط الإنتاج) وليست ظرفية (المضاربات) أهمها ما يلي:(مصيطفى، 2016، صفحة 168)

- تراجع الطلب على الطاقى الموجهة للاستثمار على خلفية الأزمة المالية 2008 واستمرار الركود في منطقة الاتحاد الأوروبي؛
- تراجع الطلب الأمريكي على النفط من خارج إقليمها لصالح الإنتاج الداخلي من كل من الغاز والغاز الصخري، حيث تراجعت واردات أمريكا من النفط 60 % من إجمالي استهلاكها سنة 2005 إلى 20 % في 2013، ثم 15 % في 2020؛
- عدم احترام مجموعة الأوبك لحصص التصدير، حيث زاد حجم عرضها خارج الحصص إلى 500 ألف برميل يومي، مما رفع الفائض الإجمالي للدول المنتجة إلى 1.5 مليون برميل يومي؛
- اتجاهات السياسة الطاقوية الجديدة في دول الاتحاد الأوروبي لإحلال الطاقات المتجددة محل المحروقات.

حيث في هذه الفترة الممتدة من 2015 – 2020 والتي سجل فيها الميزان التجاري عجزا متواصلا، كانت اسوء قيمة مسجلة له سنة 2016 بقيمة 20126 مليون دولار، والذي يرجع إلى الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات بحوالي 50 % عما كانت عليه في سنة 2014، في حين انخفضت قيمة العجز انخفاضا محسوسا سنتي 2017 و2018 قدرت قيمته بـ 13507 و6476 مليون دولار على الترتيب بفضل ارتفاع صادرات الطاقة والمحروقات في ظل استقرار الواردات، ليعاود العجز الارتفاع سنة 2019 بقيمة 8812 مليون دولار، أما أكبر ارتفاع سنوي في قيمة العجز كان سنة 2020 بـ 4684 مليون دولار.

في سنة 2021، سجل الميزان التجاري فائضا بقيمة 1153 مليون دولار بسبب استرجاع حركة التصدير والاستيراد التي توقفت تقريبا بسبب جائحة كورونا التي أغلق العالم كليا بدءا من 2019.

2.1.4. تطور الميزان التجاري خارج المحروقات

نلاحظ أنه سجل عجز طيلة فترة الدراسة ويعود ذلك إلى الارتفاع الملموس في قيمة الواردات السلعية نتيجة تحرير التجارة والتخفيض الجمركي. وانخفاض قيمة الصادرات غير النفطية مقارنة بالواردات.

2.4. تحليل واقع الصادرات خلال الفترة 2000 – 2021:

1.2.4. تطور حجم الصادرات خلال الفترة 2000 – 2021:

الشكل 2: تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021.

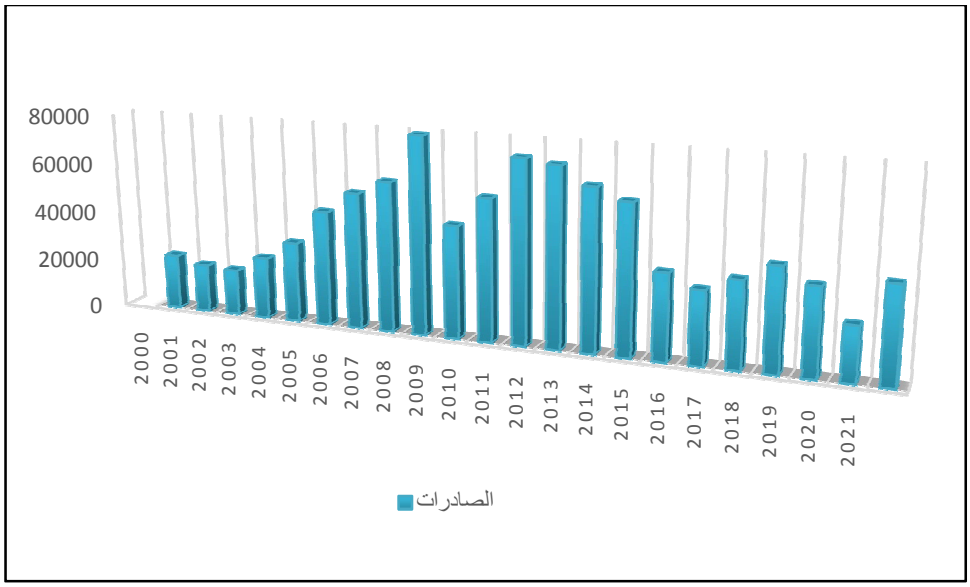

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على بيانات الملحق 2.

حصيلة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الشكل 2 هي في تصاعد لى غاية 2008، حيث بلغت قيمة الصادرات هذه السنة 79283.43 مليون دولار أ بزيادة 259 % عن سنة 2000، أما في 2009 فكانت قيمة الصادرات 45195.34 مليون دولار

مسجلة انخفاضا محسوسا بنسبة 43 %، وهو ما يعزى بشكل أساس لإرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي أثر على نسبة الصادرات الجزائرية، أما ابتداء من سنة 2010 حتى 2013، تم تسجيل ارتفاع نسبة الصادرات خاصة المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة لسنتي 2015 و2016، فقد سجلت الصادرات الجزائرية انخفاضا حادا بأزيد من 50 %، فبعدما ناهزت قيمتها 60304 مليون دولار سنة 2014، انخفضت إلى 32699 مليون دولار سنة 2015، و28883 مليون دولار سنة 2016 وهذا التراجع في قيمة الصادرات مرده إلى انخفاض أسعار البترول، وعدم تطوير التصدير في المنتجات الأخرى.

سجلت الصادرات ارتفاعا سنتي 2017 و2018 بنسبة 17.94 % و18.93 % على التوالي، لتعاود الانخفاض سنتي 2019 و2020 بنسبة 14.88 %و33.57 % على التوالي ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أزمة كورونا التي أوقفت الاقتصادات العالمية مسببة انخفاض في صادرات المحروقات بنسبة 35.20 %، هذه الأخيرة التي تشكل الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90.52 % من القيمة الإجمالية.

في سنة 2021، عرفت الصادرات قفزة نوعية حيث ارتفعت بنسبة 75.86 % مقارنة مع 2020. ويعود السبب في ذلك إلى تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا وزيادى الطلب على المحروقات.

في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية، حيث لم تتعدى 5 % من القيمة الإجمالية للصادرات خلال فترة الدراسة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات.

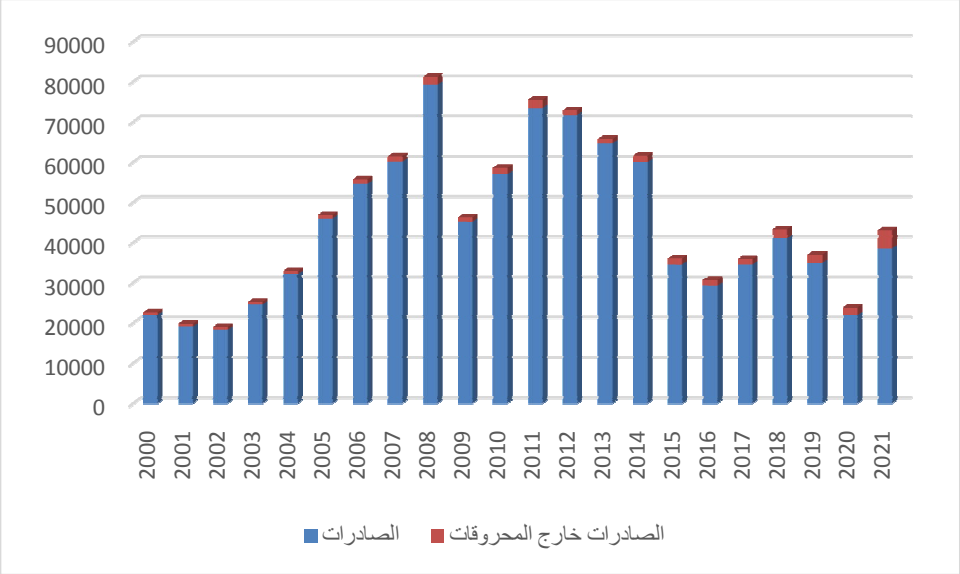

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الملحق 4.

حيث نلاحظ من الشكل أعلاه وكذا الملحق 4 تزايد نسبة الصادرات دون المحروقات من إجمال الصادرات خلال الفترة 2000 – 2003، بحيث انتقلت من 2.78 % سنة 2000 إلى 4.15 % سنة 2003، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 1.97 % سنة 2005 ثم ارتفعت إلى 2.12 % سنة 2006، وبقيت هذه النسبة تقريبا شبه ثابتة خلال السنوات الموالية، إلى أن سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة 2021 بنسبة 11.67 %.

2.2.4. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة 2000 – 2021:

من خلال الملحق 3 والملحق 4 يتضح أن أغلب مبادلاتنا التجارية تتم مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي.

- الاتحاد الأوروبي: يبقى الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الأول للجزائر وهو يحتل المرتبة الأولى بنسبة قدرت في المتوسط بـ 5679 %من إجمالي الصادرات، إلا أن حصته تناقصت عبر السنوات نظرا لتوسيع الجزائر لعلاقاتها مع الدول الأخرى، خاصة بعد خروجها من الأزمة الأمنية في العشرية السوداء.
- أمريكا الشمالية: تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القائمة وكندا، ومثلت حصتها في المتوسط 22.94 % من إجمالي الصادرات، والملاحظ عن نسبة الصادرات إلى هذه الدول أنها سجلت ارتفاع مستمر إلى غاية 2012، ثم بعدها بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن سجلت نسبة 2 % سنة 2020 وهي أدنى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة.
- آسيا: بلغت نسبة المبادلات التجارية مع آسيا خلال فترة الدراسة 7 % في المتوسط. فنسبتها التي لم تتجاوز 3.5 % إلى غاية 2006، عرفت ابتداء من هذه السنة انتعاشا ملحوظا، حيث وصلت سنة 2020 إلى 17 %.
- دول أمريكا الجنوبية: لقد احتلت هذه الدول المرتبة الثالثة حتى سنة 2006 حيث تجاوزتها آسيا في سنة 2007 بمعدل 7.08 % مقابل 4.44 %، وعلى العموم فإن صادراتنا اتجاه هذه المنطقة قد عرفت تذبذبا ما بين انخفاض وارتفاع طيلة فترة الدراسة، لكنها لم تتجاوز في المتوسط حدود 8 %.
- باقي الدول الأوروبية: نسبتها لا تتجاوز 7 % في كل السنوات أي أنها زبون ثانوي للجزائر خاصة بعد سنة 2004 أين انضمت 10 دول أخرى للاتحاد الأوروبي، وكانت حصتها من الصادرات الجزائرية تتناقص في كل سنة مقارنة بالسنة التي قبلها إلى غاية سنة 2009 ثم بعدها بدأت تتزايد تدريجيا لكن بنسب قليلة لم تتعدى 5 % إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2020 والمقدرة بـ 12 %.
- بلدان المغرب العربي: عرفت المبادلات التجارية الجزائرية اتجاه هذه الدول نسبا ضعيفة جدا خاصة خلال الفترة 2000 – 2021، حيث لم تتجاوز نسبة 2 %. ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا خلال الفترة 2013 – 2020 إلى أن وصلت إلى 6 %.
- البلدان العربية الأخرى ودول افريقيا: تملك هذه المجموعة أقل حصة من الصادرات الجزائرية، حيث لم تتعدى نسبتها 2 % طيلة فترة الدراسة. والشكل التالي يبين لنا الزبائن الخمسة الأوائل للجزائر وحصصهم من الصادرات.

الشكل 4: الزبائن الخمسة الأوائل سنة 2021.

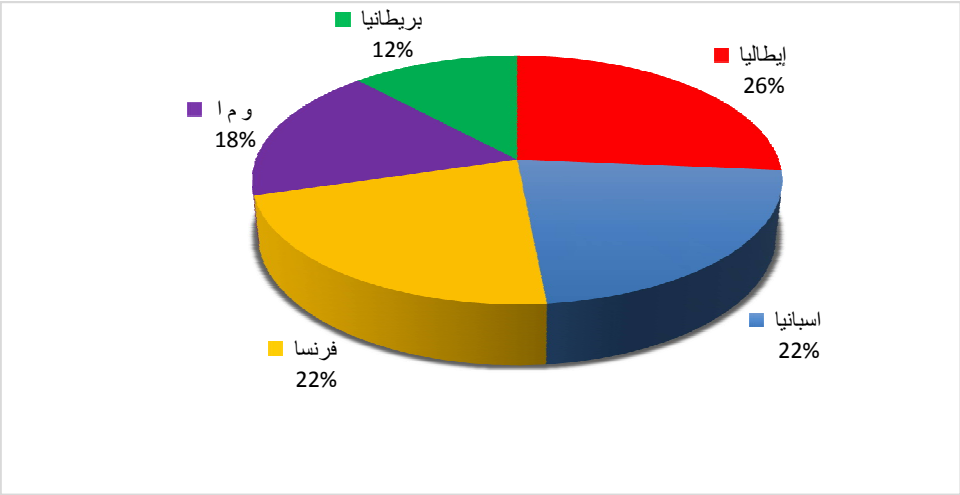

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات.

3.4. دراسة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات

1.3.4. التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 – 2021

بالاعتماد على الملحق 2، يتضح لنا أن الصادرات خارج المحروقات تتكون من ستة أصناف تختلف نسبها من صنف إلى آخر ما يبينه الشكل التالي:

الشكل 5: التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات.

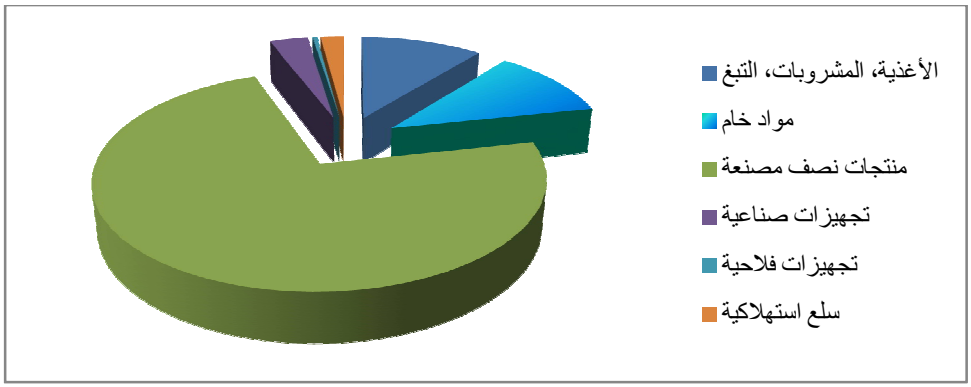

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الملحق 2

- شكلت المنتجات النصف مصنعة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات، وقد عرفت انتعاشا مستمرا طيلة فترة الدراسة، وتتمثل أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين 53.99 % كأدنى حد سنة 2012 والنسبة 77.55% كأقصى حد سنة 2021 أين سجلت أعلى قيمة لها بـ 4500 مليون دولار. وكانت هذه النسبة متذبذبة طيلة فترة الدراسة صعودا ونزولا.
- تأتي في المرتبة الثانية كل من المواد الخام والمنتجات الغذائية بالتناوب، حيث عرفت نسبتهما إلى إجمالي الصادرات غير النفطية تذبذبا ليس بالكبير طيلة فترة الدراسة.
- فبالنسبة للموارد الغذائية: والتي تتمثل أساسا في الخمر، التمور والخضر، فقد تراوحت بين أدنى نسبة لها سنة 2001 والمقدرة بـ 4.33 %، وبين 38.47 % كأعلى قيمة سنة 2013. كما نلاحظ أيضا أن المواد الغذائية عرفا انتعاشا ملحوظا نسبة وقيمة ابتداءا من 2010، لتنتقل من 355 سنة 2010 إلى أعلى قيمة لها سنة 2021 بـ 576 مليون دولار.
- أما المواد الخام فتتمثل أساسا في الفوسفات، الزنك والنحاس. والسبب في كونها تحتل المرتبة الثانية مرده إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا. ومن خلال الملحق 1 لاحظنا تذبذب حة هذه المواد من إجمالي الصادرات غير النفطية، بحيث تزداد في سنة ما حصة هذه المواد ثم تنخفض مرة أخرى لتعود وترتفع في سنة أخرى، وتراوحت نسبتها بين 3.71 % سنة 2020 و17.22 % سنة 2008. كما سجلت أصغر قيمة لها سنة 2001 بـ 36.92 مليون دولار، وأعلى قيمة لها سجلت سنة 2008 بـ 333.62 مليون دولار.
- في المرتبة الثالثة تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة تتراوح بين 0.37 % و7.74 % من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2000 – 2021، حيث تتمثل منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، والأشغال العمومية والميكانيك.
- وفي المرتبة الرابعة تأتي السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 2 %في المتوسط من إجمالي الصادرات غير النفطية، وتتمثل منتجاتها في مواد النظافة والتجميل، في حين تأتي مواد التجهيز الزراعية بنسبة 0.3 % في المتوسط خلال فترة

الدراسة، تتكون منتجاتها من الحررات والأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم كقنوات الصرف والأنابيب، وظلت هذه المنتجات وفي تقهقر فقد حققت إيرادا معدوما من 2009 إلى 2021.

2.3.4. أهم الدول المتعاملة مع الجزائر خارج مجال المحروقات

الجدول 1: العملاء الرئيسيين لدى الجزائر (خارج مجال المحروقات) سنة 2021.

القيمة: مليون دولار **الكمية:** ألاف الأطنان

الرتبة	البلد	الكمية	القيمة	النسبة
1	الو م أ	1440.54	626.47	% 12.44
2	فرنسا	1200.21	590.88	% 11.74
3	اسبانيا	1236.06	505.81	% 10.05
4	البرازيل	1347.33	485.58	% 9.64
5	تركيا	545.10	325.13	% 6.46
6	هولندا	507.99	314.57	% 6.25
7	بلجيكا	779.94	255.83	% 5.08
8	الهند	762.64	167.19	% 3.32
9	إيطاليا	346.66	153.42	% 3.05
10	تونس	437.22	128.68	% 2.56

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر متعامل تجاري مع الجزائر خارج مجال المحروقات لعام 2021، حيث تستورد ما قيمته 1440.54 مليون دولار، تليها فرنسا بقيمة إجمالية تصل إلى 1200.21 مليون دولار، ثم في المرتبة الثالثة اسبانيا بقيمة 1236.06 مليون دولار، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دول حوض المتوسط بحكم موقعها الجغرافي وكذا الروابط التاريخية والاتفاقيات المبرمة معها، قد ساعد بشكل مباشر بتطوير علاقتها التجارية مع الجزائر، في حين يبقى التعامل مع الدول العربية ضئيلا ماعدا بعض الدول تونس التي احتلت المرتبة العاشرة بقيمة قدرت 437.22 مليون دولار أمريكي خلال نفس السنة.

4.4. دراسة الصادرات باستعمال بعض المؤشرات

1.4.4. معدل التغطية، مؤشر القدرة على التصدير ومعدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات

الشكل 6: تطور بعض المؤشرات الخاصة بقطاع التصدير خارج المحروقات للجزائر 2010 – 2021.

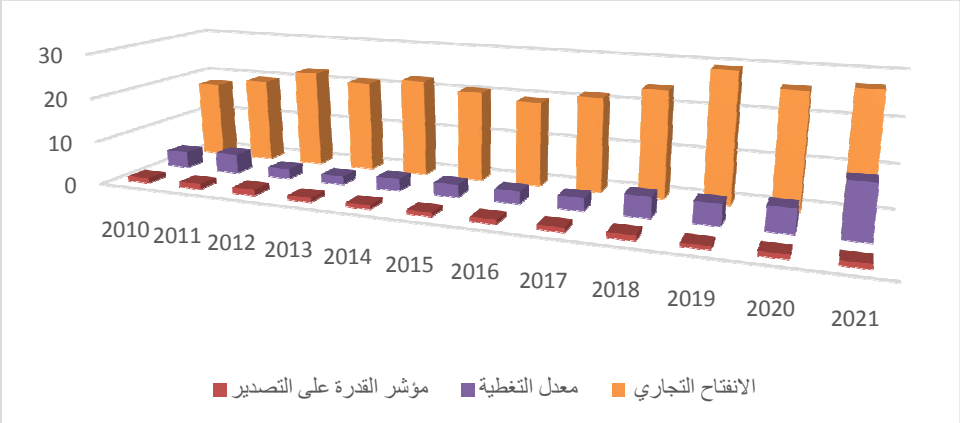

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على بيانات البنك الدولي ALGEX.

- مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات[*]: ويمثل نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن مدى قدرة الدولة على التصدير. ومن خلال الشكل 6، نلاحظ مدى ضعف الدولة على التصدير خارج المحروقات، وكذلك ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الخام، حيث بقي المعدل ضئيلا جدا وأقل من 1 %في أغلب السنوات. حيث بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له سنة 2002 بـ 1,34% من إنتاجها المحلي، وكانت قيمة هذا المؤشر شبه ثابتة خلال هذه الفترة.
- معدل التغطية خارج المحروقات[**]: ويقصد به معدل تغطية الواردات بالصادرات، ونلاحظ من خلال الشكل 6 ضعف هذا المؤشر أي ضعف قدرة الصادرات خارج المحروقات على تغطية الواردات.
- مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات[***]: ويقيس مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، ومن خلال تتبع مسار هذا المؤشر، نلاحظ أن أعلى نسبة بلغها كانت سنة 2009 بـ29,21%، وهذا ما يشير إلى ضعف درجة تفتح الجزائر على العالم الخارجي في مجال التجارة خارج المحروقات.

2.4.4. معدل التغطية ومؤشر Grubel Lloyd[*] حسب التوزيع السلعي

يوضح الجدول التالي معدل التغطية ومؤشر جروبيللويد حسب بنية الصادرات:

---

[*] مؤشر القدرة على التصدير = الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي

[**] معدل التغطية = (الصادرات / الواردات) * 100

[***] مؤشر الانفتاح التجاري = ((الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الخام) * 100

[*] يسمح مؤشر جروبيللويد بقياس المبادلات داخل الفروع لمنتوج معين او خدمة معينة، وقد وضع من قبل هيربجروبيلHerbGrubel وبيتر لويدPeterLloyed عام 1975 وصيغته كالتالي: $GL_i = \frac{(X_i+M_i)-|X_i-M_i|}{X_i+M_i} = 1 - \frac{|X_i-M_i|}{X_i+M_i}$

حيث: i: يمثل المنتج

X_i: يمثل مجموع صادرات المنتج i

M_i: يمثل مجموع الواردات من المنتج i

- تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 و1)، فاذا كانت قيمته صفر فهذا يعني ان البلد المعني لا يقوم بالتصدير والاستيراد في نفس الوقت للمنتج i. اما اذا كانت قيمته 1، فهذا يعني ان البلد المعني يقوم بتصدير المنتج i بقدر مايستورده منه (ميزان تجاري متوازن)
- كلما كان هذا المؤشر يؤول الى 1، كلما كانت تجارة المنتج iاكثر كثافة، وهذا يعني ان البلد المعني يصدر نفس الكمية التي يستوردها من المنتج i
- وعلى العكس، كلما كان هذا المؤشر يؤول الى 0، كلما كانت تجارة المنتج i ضئيلة، أي ان البلد المعني اما يقوم بتصدير المنتج i او استيراده فقط.

الجدول 2: معدل التغطية ومؤشر جروبيلليويد حسب التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة 2000 – 2021.

السنوات	الأغذية-المشروبات التبغ		الطاقة		مواد خام		منتجات نصف مصنعة		تجهيزات صناعية		تجهيزات فلاحية		سلع استهلاكية	
	معدل التغطية	Grubel Lioyd	معدل التغطية	Grubel Lioyd	معدل التغطية	Grubel Lioyd	معدل التغطية	Grubel Lioyd	معدل التغطية	Grubel Lioyd	معدل التغطية	Grubel Lioyd	معدل التغطية	Grubel Lioyd
2000	0.01	0.90	0.22	12.77	0.03	1.58	0.43	27.66	0.16	8.83	0.009	20207	0.02	1.36
2001	0.01	0.81	0.24	14.27	0.02	1.31	0.42	26.90	0.14	7.73	0.01	13334.63	0.02	1.17
2002	0.03	1.61	0.24	13.72	0.02	1.13	0.39	24.65	0.17	9.51	0.01	12435.52	0.02	1.26
2003	0.03	1.67	0.008	0.42	0.01	0.59	0.30	17.83	0.13	7.22	0.24	50388.57	0.03	1.78
2004	0.009	0.45	0.003	0.17	0.01	0.65	0.26	15.04	0.20	11.69	0.01	18006.1	0.03	1.63
2005	0.008	0.45	0.005	0.29	0.008	0.42	0.27	16.03	0.30	17.79	0.009	20725.37	0.03	1.87
2006	0.02	1.32	0.01	0.92	0.01	0.51	0.27	16.24	0.37	23.13	0.005	37909.17	0.03	1.93
2007	0.01	0.88	0.008	0.41	0.009	0.45	0.24	13.97	0.22	12.79	0.01	18157.81	0.03	1.78
2008	0.005	0.25	0.01	0.60	0.01	0.51	0.24	13.82	0.38	23.93	0.01	13023.94	0.02	1.51
2009	0.01	0.79	0.00	0.00	0.0005	0.02	0.12	6.80	0.24	14.16	0.02	8038.13	0.03	1.92
2010	0.01	0.51	0.005	0.29	0.003	0.19	0.18	10.45	0.12	6.67	0.03	5804.60	0.09	5.19
2011	0.004	0.20	0.00	0.00	0.004	0.21	0.24	14	0.16	9.02	0.03	6136.34	0.06	3.60
2012	0.003	0.19	0.00	0.00	0.004	0.23	0.10	5.81	0.16	9.13	0.13	1424.5	0.06	3.49
2013	0.002	0.14	0.00	0.00	0.003	0.17	0.08	4.35	0.11	5.92	0.12	1451.83	0.11	6.13
2014	0.002	0.10	0.003	0.15	0.001	0.08	0.16	9.12	0.10	5.81	0.09	2027.16	0.05	2.93
2015	0.002	0.12	0.00	0.00	0.002	0.10	0.16	9.27	0.12	6.89	0.13	1408.90	0.04	2.55
2016	0.004	0.21	0.00	0.00	0.006	0.34	0.14	7.91	0.10	5.38	0.08	2160.83	0.07	3.96
2017	0.004	0.24	0.00	0.00	0.01	0.58	0.14	8.06	0.09	5.01	0.10	1748	0.08	4.33
2018	0.007	0.36	0.00	0.00	0.01	0.70	0.26	15.53	0.09	5.12	0.04	3981.26	0.08	4.54
2019	0.009	0.45	0.00	0.00	0.01	0.76	0.25	14.68	0.09	4.99	0.07	2428.34	0.10	5.30
2020	0.01	0.66	0.00	0.00	0.01	0.88	0.28	16.90	0.06	3.22	0.08	2248.98	0.10	5.65
2021	0.02	1.21	0.00	0.00	0.03	1.86	0.64	47.72	0.10	5.35	0.02	6638	0.12	6.48

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

❖ **معدل التغطية:** يوضح الجدول التالي الأهمية القصوى لمعدل تغطية الطاقة، المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة.

❖ **الطاقة:** حيث بلغ معدل تغطية الطاقة أعلى مستوياته في الفترة 2000 – 2007، والتي سجلت فيها أعلى نسبة له والمقدرة بـ 50388.57 % سنة 2003، ثم بدأ بالتراجع ليسجل أدنى قيمة له سنة 2015 بـ 1408.9 %.

الشكل 7: معدل تغطية الطاقة

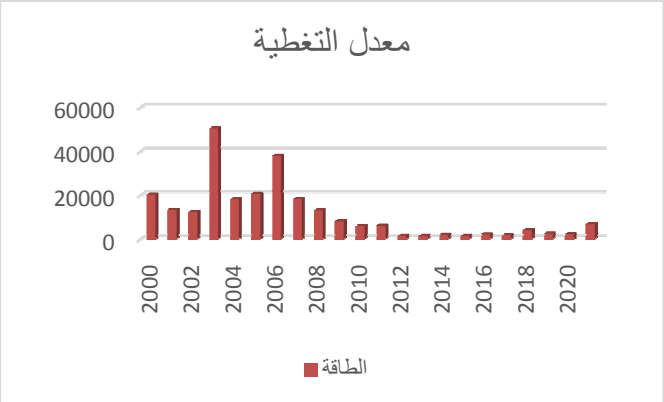

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الجدول 2.

الشكل 8: معدل تغطية المنتجات نصف المصنعة.

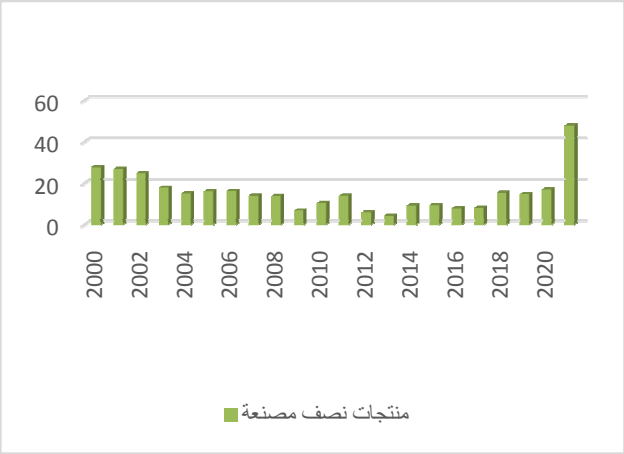

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الجدول 2.

❖ **المنتجات نصف المصنعة:** في حين أن معدل التغطية المتعلق بالمنتجات نصف المصنعة فقد بلغ أعلى مستوياته خلال الفترة 2000 – 2008 بمعدلات تتراوح ما بين 13 % و27 %، ثم بدأ في التراجع الينواتالموالة ليسجل أدنى قيمة سنة 2013 مقدرة بـ 4.35 %، وعاود هذا المعدل الارتفاع من جديد خلال الفترة 2018 – 2021 ليسجل أعلى قيمة له سنة 2021 بـ 47.72 %

الشكل 9: معدل تغطية المواد الخام.

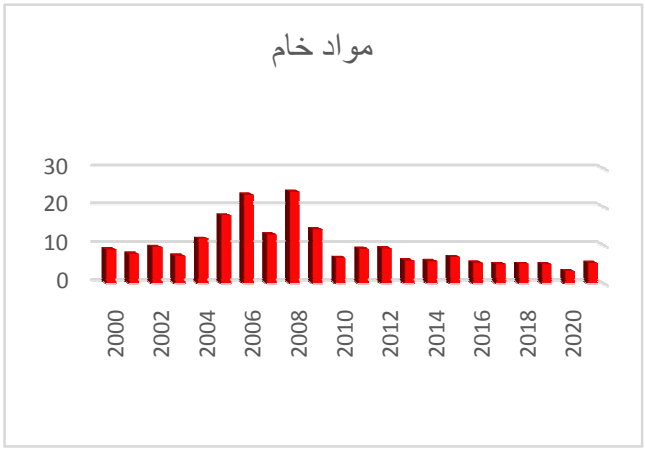

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الجدول 2.

❖ **المواد الخام:** سجل معدل التغطية للمواد الخام أعلى مستوياته خلال الفترة 2000 – 2009، والتي بلغت أعلى نسبة له فيها سنة 2006 والمقدرة بـ 23.93 %، ثم بدأ بالتراجع ليسجل أدنى قيمة له سنة 2020 بـ 3.22 %.

❖ **باقي السلع الأخرى:** في حين أن معدلات التغطية لوحدات الاستخدام الأخرى تتراوح بين 0.16 % و6.48 % أي أنها معدلات ضئيلة جدا.

تؤكد هذه المؤشرات التبعية الكبيرة لصادرات منتجات الطاقة (المحروقات).

❖ **مؤشر GrubelLioyed:** تتروح مؤشرات جروبيللويدGrubel Lloyd المحسوبة حسب وحدات الاستخدام طيلة فترة الدراسة في المجال (0.00-0.46) وتميل الى الصفر، وهذا يعني أن التجارة داخل الفروع ضئيلة.

3.4.4. مؤشر هيرفيندالهيرشمان* Hirfindahl-Hirschmann:

*يسمح هذا المؤشر بقياس درجة تركيز المنتجات لكل بلد عند التصدير / الاستيراد (الخدمات غير مأخوذة بعين الاعتبار).

يبرز هذا المؤشر ما إذا كانت نسبة كبيرة من صادرات / واردات بلد معين تصدر من عدد محدود من المنتجات أو على العكس من ذلك، إذا كانت موزعة بصورة أكثر تجانسا بين عدد أكبر من المنتجات. ويمكن استخدام هذا المؤشر كإشارة تنبيهية عن انخفاض تنوع الصادرات والواردات، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نقاط الضعف الاقتصادية. وبالتالي، فإن تطور هذا المؤشر مع مرور الوقت يشير إلى حدوث تغييرات في البنية الإنتاجية للبلد.

يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية: $H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{X_{i,j}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$ $H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{M_{i,j}}{M_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$

يقيس مؤشر التجارة الخارجية هيرفيندالهيرشمان بالنسبة لكل بلد درجة تركيز المنتجات عند التصدير/الاستيراد (الخدمات غير مأخوذة بعين الاعتبار).

الجدول 3: مؤشر هيرفيندالهيرشمانHirfindahl-Hirschmann.

	عند الاستيراد	عند التصدير
سنة 2020	0.4144	0.9384
سنة 2021	0.3979	0.9129

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020، تحديث جانفي 2021، ص: 46.

استقرار درجة تركيز المنتجات عند الاستيراد 0.40 و0.39 خلال سنة 2020 و2021 على التوالي، مما يعني ان الواردات موزعة بصفة متجانسة بين السلع المستوردة. أما فيما يخص التصدير، فإن درجة تركيز المنتجات المصدرة بلغت 0.93 و0.91 خلال نفس الفترة، مما يشير إلى أن الصادرات تصدر من مجموعة منتج واحد تتمثل في المحروقات.

5. النتائج والتوصيات

1.5. النتائج المستخلصة: من خلال التحليل السابق توصلنا إلى النتائج التالية:

- سجل الميزان التجاري فائضا إلى غاية 2014، ثم عجزا متواصلا بداية من 2015 لأول مرة منذ 15 سنة (مع تحسن طفيف سنة 2021)، وهذا بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، ويرجع السبب وراء هذا الانخفاض إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية، أيضا الإجراءات والتعاريف الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على المنتجات الجزائرية تحد من صادراتها كالتدابير الصحية وعدم وفائها للمواصفات الدولية، بالإضافة الى جائحة كورونا التي شلت حركة جل الاقتصاديات العالمية؛
- في حين أن الميزان التجاري خارج المحروقات سجل عجزا متواصلا خلال نفس الفترة وهذا يدل على الوضعية المتقهقرة للصادرات الجزائرية غير النفطية؛
- استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات حيث ومن خلال هذه الدراسة لاحظنا انه في المتوسط 95 % من الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات، في حين أن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز في المتوسط 5 % خلال نفس الفترة، يعني هذا أن الجزائر مازالت حبيسة دورها التقليدي الذي خصص لها على اثر التقسيم الدولي للعمل كمصدر للمواد الأولية والمواد الخام ما جعله اقتصادا متعلقا بسلعة أسعارها شديدة الاضطراب، حيث أن انخفاض أسعار البترول يؤدي مباشرة إلى انخفاض في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة التي يوجه جزء منها لتغطية

حيث:

H_j : مؤشر تركيز المنتجات عند التصدير/الاستيراد للبلد i.

$X_{i,j}$: قيمة الصادرات للمنتج i للبلد j.

X_j : القيمة الاجمالية لصادرات البلد j.

$M_{i,j}$: قيمة الواردات للمنتج i للبلد j.

M_j : القيمة الاجمالية لواردات البلد j.

N : هو العدد الإجمالي للمنتجات المصدرة /المستوردة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 و 1)، كلما كانت قيمة المؤشر أكبر كلما كان تركيز الصادرات / الواردات أعلى.

احتياجات الجزائر من السلع الاستهلاكية، السلع التجهيزية، المواد الأولية والنصف مصنعة وغيرها. فأسعار النفط تؤكد للجميع أنها ملكة الساحة القادرة على التحكم بالأوضاع الاقتصادية العالمية؛

- السبب الذي يقف عائق أمام ترقية الصادرات يكمن في شقين، الأول متعلق بعدم استغلال الإمكانات الضخمة المتاحة فرغم شساعة الأراضي الفلاحية وقدرتها الإنتاجية، لا يتم تصدير أكثر من 60 مليون دولار سنويا، 27 مليون دولار منها خاصة بالتمور فقط، على الرغم من أن تقارير وزارة الفلاحة تتحدث عن طاقة إنتاجية ب 800 ألف طن سنويا ويفترض أن تفوق صادراتها 200 مليون دولار. بينما يرتبط الشق الثاني بتصدير المواد الأولية في شكلها الخام، فمادة الفوسفات نبيعها ب 80 دولار للطن سنويا ونستورد مشتقاتها ب 700 دولار؛
- يبقى الاتحاد الأوروبي المتعامل التجاري الأول للجزائر سواء في مجال التصدير أو الاستيراد، وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين المنطقتين وإلى العلاقات الاقتصادية التاريخية بينهما، وكذلك إلى التزايد في أعداد الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي وإتباع الجزائر سياسة تنويع الشركاء التجاريين.

2.5. الحلول المقترحة:

1.2.5. بالنسبة لإدارة العجز في الميزان التجاري:

ليس الخلل في عجز الميزان التجاري نفسه، فأمريكا وبسبب تمويل مخطط مارشال لإعمار أوروبا المتضررة من الحرب العالمية الثانية، سجلت عجزا هي الأخرى في ميزانها التجاري على الرغم من أنها كانت تعتبر أهم قوة اقتصادية آنذاك، وإنما الخلل في أن يكون العجز بنيويا أي مبنيا على اتجاهات الاقتصاد وهيكله خلال فترة طويلة من الزمن وليس على ظروف السوق في المدى القصير، وهو ما ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري من خلال تتبعنا لتطور التجارة الخارجية منذ 2000، الأمر الذي يستدعي إجراءات مستعجلة وفعالة لإدارة هذا العجز ولتفادي تآكل موجودات النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر، وكذلك اتخاذ السياسات والتدابير الضرورية التي من شأنها تنويع هيكل الصادرات الجزائرية غير النفطية بمعايير عالمية خاصة وأن أسواق النفط ستلتحق قريبا بأسواق الفحم. فحسب خبراء الاقتصاد المطلوب ما يلي(مصيطفى، 2016، صفحة 22):

- يمكن التدخل عن سياسة نقدية تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية في المدى القصير، ولكنها سياسة غير فعالة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بسبب ضعف بنية الصادرات والمرونة المحدودة للعرض من المنتوج الوطني؛
- إدارة ميزان الواردات للحد من فائض الاستيراد ولتشجيع الطلب على المنتجات المحلية المعدة لتلبية الطلب الداخلي: عن طريق تصميم حواجز غير جمركية جديدة على كل السلع والخدمات (نوعية المنتوج، معيارية السلامة الصحية، معيارية التغليف، معيار عدم التأثير على البيئة، معيار منشأ المنتوج...)؛
- إيجاد موارد جديدة للجباية، وفي هذا الصدد يقترح الدكتور بشير مصيطفى وزارة منتدبة للجباية وظيفتها الابتكار الجبائي وتحقيق التحصيل الأمثل للضرائب؛
- وفي موازاة هذه الإجراءات قصيرة المدى، لا غنى عن السياسات البنيوية، وهنا يمكن الاستفادة من أدوات اليقظة الإستراتيجية (الاستشراف) في التجارة الخارجية وتصميم سياسة جديدة للتصدير خارج المحروقات عبر جلسات وطنية يديرها مهنيو القطاع.

2.2.5. بالنسبة لتوسيع بنية الصادرات

ولتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية:

- إصلاح إدارة الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في الأجل المتوسط والبعيد؛
- الاهتمام برأس المال البشري وتنمية ومراكمته ليصل إلى مستوى إطلاق عملية تنويع ناجحة؛
- إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه؛
- إصلاح القطاع الخاص والعمل على خلق جو تنافسي بين المؤسسات ليساهم في تنويع الصادرات وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وبالتالي بناء قاعدة صناعية بعيدة عن قطاع المحروقات والصناعات المصاحبة له موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد؛
- الاهتمام بالإنتاج الزراعي، القطاع السياحي وقطاع الطاقات المتجددة باعتبارها أهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري، لأن الجزائر تمتلك مؤهلات عالية القيمة في هذه القطاعات الثلاث، كما أن لها فوائد كبيرةسواء من ناحية العوائد أو من ناحية المحافظة على البيئة.

6. قائمة المراجع:

1.بشير مصيطفى، نهاية الريع، الأزمة والحل، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016).

2.سامية سرحان، أثر السياسات البينية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، (سطيف – الجزائر: جامعة فرحات عباس، 2011).

3.وصاف سعيدي، تنميةالصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 01، 2002.

4.ليلى عاشور حاجم سلطان (2023)، الدور الإنمائي للصادرات:

5. *http://econ.to-relax.net/t986-topic (consulté le 15/04/2023)*

7. الملاحق:

الملحق 1: تطورات الميزان التجاري والميزان التجاري خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021.

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية*	الصادرات خ م	الميزان التجاري خ م
2000	22031,42	9152,12	12879,3	240.72	612	-8540,12
2001	19132,7	9940,33	9192,37	192,47	648,26	-9292,07
2002	18297,87	12007,35	6290,52	152,38	758,53	-11248,82
2003	24611,37	13533,06	11078,31	181,86	672,61	-12860,45
2004	32148,49	18293,66	13854,83	175,73	758,76	-17534,9
2005	46001,74	20352,42	25649,31	226,02	907,24	-19445,18
2006	54613,44	21456,23	33157,21	254,53	1157,63	-20298,6
2007	60163,32	27631,20	32532,11	217,73	1332	-26299,2
2008	79298,39	39479,27	39819,11	200,86	1936,96	-37542,31
2009	45194	39294	5900	115,01	1066	-38228

*معدل التغطية = (الصادرات / الواردات) * 100

2010	57053	40473	16580	140,96	1526	-38947
2011	73489	46247	27242	158,90	2062	-44185
2012	71736	51569	20167	139,10	1153	-50416
2013	64713	54984	9729	117,69	1050	-53934
2014	59996	59670	326	100,54	1634	-58036
2015	34566	52649	18083-	65,65	1485	-51164
2016	29310	49436	20126-	59,28	1391	-48045
2017	34569	48076	13507-	71,90	1367	-46709
2018	41113	47589	6476-	86,39	2218	-45371
2019	34994	43806	8812-	79,88	2068	-41738
2020	21925	35421	13496-	61,89	1909	-33512
2021	38558	37405	1153	103,08	4500	-32905

الملحق 2: التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة 2000 – 2021.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الأغذية، المشروبات، التبغ	الطاقة	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	سلع استهلاكية	الإجمالي
2000	32,92	21419,42	43,57	465,06	47,38	11,11	12,58	22032,04
2001	28,13	18484,47	36,92	503,72	45,31	22,17	11,95	19132,67
2002	34,75	17539,06	50,28	576,23	50,20	20,35	26,68	18297,55
2003	47,85	57442.97	49,82	509,34	29,60	0,55	35,44	58115,57
2004	58,83	31150,71	91,63	548,55	46,85	0,30	12,60	31909,47
2005	67,37	43937,80	133,66	655,68	36,02	0,47	14,03	44845,03
2006	73,34	53467,10	194,99	801,34	43,53	0,89	39,86	54621,05
2007	88,47	58831,31	169,52	992,58	45,97	0,61	33,23	60161,69
2008	118,58	77362,24	333,62	1384,31	67,12	1,05	16,51	79283,43
2009	113,00	44129,34	170,00	692,00	4	0	49	45195,34
2010	315	55434,51	94	1056	30	1	30	56960,51
2011	355	71427	161	1496	35	0	15	73489
2012	315	70584	168	618	32	0	19	71736
2013	404	63663	109	492	29	0	16	64713
2014	323	58362	110	1173	16	1	11	59996
2015	238	33081	107	1111	18	0	11	34566
2016	326	27918	84	909	53	0	18	29310
2017	350	33202	73	845	78	0	20	34569
2018	373	38897	93	1626	90	0	34	41113
2019	408	33244	96	1445	83	0	36	34994
2020	437	20016	71	1287	77	0	37	21925
2021	576	34058	182	3490	171	0	79	38558

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

المحلق 3: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2021.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	بلدان المغرب العربي (UMA)	البلدان العربية دون (UMA)	الاتحاد الأوروبي (UE)	البلدان الأوروبية دون (UE)	البلدان الإفريقية	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	الدول الأسيوية دون الدول العربية	أخرى
2000	19 223,7	4 308,8	1 036 588,4	124 125,4	3 148,7	316 362,5	135063.1	18 395,1	-
2001	21 464,9	25 165,7	943 862,1	85 119,3	1 036,2	263 499,8	94 001,3	44 410,1	1 776,4
2002	19 770,0	20 775,4	959 393,3	86 399,5	4 251,7	288 588,6	80 060,9	39 671,5	2 281,0
2003	20 148,4	27 541,8	1 122 134,9	96 090,0	997,4	486 361,2	100 695,7	48 061,7	22,4
2004	32 097,3	37 415,6	1 278 583,8	111 691,4	2 333,9	660 105,6	149 791,2	63 705,2	1723,7
2005	31 071,6	46 170,2	1 903 577,0	148 147,3	3 674,5	956 528,8	238 388,5	90 978,2	3012,2
2006	37 505,2	43 034,1	2 089 979,8	151 382,5	1 096,4	1 343 188,9	178 134,7	134 678,5	0,8
2007	53 272,9	33 543,7	1 835 573,2	150 476,1	47 261,9	1 594 014,3	187 217,0	298 546,2	14 257,9
2008	104 322,3	50 868,9	2 659 020,4	202 063,2	23 116,3	1 561 164,7	193 163,9	294 950,7	6 349,2
2009	63 542,9	41 737,0	1 717 200,1	166 660,9	6 866,5	947 921,0	137 354,8	262 725,3	3 627,5
2010	97 319,4	52 810,8	2 127 478,2	251 817,4	5 852,6	1 275 950,0	200 624,9	319 642,4	2 091,8
2011	115 950,3	59 235,7	2 728 125,0	315 105,7	10 636,8	1 433 313,8	313 609,9	395 188,8	2 965,3
2012	164 042.6	75 813.3	3 147 123.2	262 947.7	4 861.5	1 255 163.7	336 555.4	438 261.9	2 600.2
2013	211 877.1	61 924.2	3 315 192.3	191 653.5	9 394.9	715 075.9	261 378.2	444 523.4	6 080.3
2014	239 709.4	49 749.0	3 157 764.0	218 115.7	9 576.0	498 255.5	250 297.2	494 009.8	121.6
2015	158 123.5	58 326.6	2 343 477.1	191 455.5	8 339.5	290 157.2	172 710.7	306 313.3	8 283.2
2016	128 095.7	43 254.3	1 879 792.0	159 686.4	7 798.4	564 671.4	217 495.7	257 697.3	19 225.2
2017	142079.1	87278.4	2273367.9	216501.1	13474.8	461683.9	283647.7	429145.3	21117
2018	195416.4	90033.5	2806500.2	299226.5	15520	508649.5	315130	629550.5	29252.1
2019	221099.2	102681.1	2449564.9	258305.9	13366.9	266897.7	197411.5	706963	55358.5
2020	189489.5	64295.8	1534213.4	340838	18353.6	69976.5	111727.9	500622.8	16853.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق 4: نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الصادرات خارج المحروقات	النسبة %
2000	22031,42	612,00	2,78
2001	19132,7	648,26	3,39
2002	18297,87	758,53	4,15
2003	24611,37	672,61	2,73
2004	32148,49	758,76	2,36
2005	46001,74	907,24	1,97
2006	54613,44	1 157,63	2,12
2007	60163,32	1 332,00	2,21
2008	79298,39	1 936,96	2,44
2009	45194	1 066	2,36
2010	57053	1526	2,67
2011	73489	2 062	2,81
2012	71736	1153	1,60
2013	64713	1050	1,62
2014	59996	1634	2,72
2015	34566	1485	4,29
2016	29310	1391	4,74
2017	34569	1367	3,95
2018	41113	2218	5,39
2019	34994	2068	5,90
2020	21925	1909	8,70
2021	38558	4500	11,67

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والنسب من حساب الباحثتان.

الملحق 5: بعض المؤشرات الخاصة بالصادرات خارج المحروقات.

المؤشرات	مؤشر القدرة على التصدير*	معدل التغطية خ م**	الانفتاح التجاري ج م***
2010	1,12	3,77	17,82
2011	1,18	4,45	19,53
2012	1,34	2.23	22,49
2013	0,99	1.90	20,93
2014	0,89	2.73	22,32
2015	0,88	2.82	20,62
2016	0,99	2.81	19,31
2017	0,99	2.84	21,45
2018	1,13	4.66	24,11
2019	0,77	4.72	29,21
2020	0,94	5.38	25,92
2021	0,99	12.03	27,15

*مؤشر القدرة على التصدير = الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي

**معدل التغطية = (الصادرات/الواردات) * 100

***مؤشر الانفتاح التجاري = ((الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الخام) * 100